

المطلب الثاني

الحكم الشرعي لعملية زرع الأعضاء

إن عملية زرع الأعضاء من المسائل الشائكة والمستجدة التي أحدثت جدلاً كبيراً إن من الناحية الشرعية، وإن من الناحية الطبية، مما أدى إلى وقوع اختلاف بين الفقهاء المعاصرين فانقسموا في ذلك إلى معارض ومؤيد للمسألة، هذا ما سنحاول توضيحه من خلال الآتي^(١):

❧ القول الأول: لا يجوز نقل الأعضاء من الشخص ميتاً كان أو حياً وزرعها في جسم الإنسان الحي.

وبذلك قال الشيوخ: محمد متولي الشعراوي، وعبد الله بن الصديق الغماري، ومحمد برهان الدين السنبهلي، وحسن بن علي السقاف، وعبد السلام عبد الرحيم

(١). مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدورة الرابعة، العدد الرابع، الجزء الأول لعام ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م إذ وردت فيها عدة بحوث تتعلق بانتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حياً كان أو ميتاً للأساتذة: محمد علي البار (عضو الكليات الملكية للأطباء بلندن وجلاسكو وأدبره ومستشار قسم الطب الإسلامي بمركز الملك فهد للبحوث الطبية جامعة الملك عبد العزيز)، ومحمد سعيد رمضان البوطي (الأستاذ في قسم الفقه الإسلامي بجامعة دمشق) وحسن علي الشاذلي (أستاذ وعميد كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر)، وخبيل محي الدين الميس (مدير أزهر لبنان ومفتي زحلة والبقاع الغربي وعضو مجمع الفقه الإسلامي)، وعبد السلام داود العبادي (ممثل المملكة الهاشمية الأردنية في مجمع الفقه الإسلامي ونائب رئيس المجمع)، وأدم عبد الله علي ومحمد عبد الرحمن (مفتي جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية)، وغرس الأعضاء في جسم الإنسان مشاكله الاجتماعية وقضاياها الفقهية: محمد أمين صافي (أستاذ مساعد بقسم الجراثيم والمناعة كلية الطب جامعة الملك عبد العزيز)، والتشريح الجثثاني والنقل والتعويض الإنساني: ليكرين عبد الله أبو زيد (رئيس مجلس مجمع الفقه الإسلامي).

وعقيل بن أحمد العقيلي: حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي ٦١-٨٠، ومحمد بن محمد المختار الشنقيطي: أحكام الجراحة الطبية والأثار المترتبة عليها ص ٣٥٤-٣٨٩ وأصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه نوقشت بقسم الفقه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وعصمت الله غنايت الله محمد: الانتفاع بأجزاء الأدمي في الفقه الإسلامي ٨٥-١٠٥ وأصل هذا الكتاب رسالة ماجستير نوقشت بالمدينة المنورة، كلية الشريعة جامعة أم القرى مكة المكرمة سنة ١٤٠٨ هـ. محمد علي البار: الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء ١٣٧-١٤٥ و١٦١-١٦٦، ومحمد نعيم ياسين: أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة ١٣٥-١٨٧.

السكري^(١)، حسن علي الشاذلي^(٢) وأبو الأعلى المودودي^(٣) ورجب بيوض التميمي^(٤) ومحمد المختار السلامي^(٥).

واستدلوا على ذلك بما يأتي:

أولاً: من القرآن الكريم:

١ - قوله ﷻ: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وجه الاستدلال: نهى الآية الكريمة عن الإلقاء بالنفس في مواطن التهلكة المتعددة والمؤدية إلى إتلافها كلياً أو إضعافها عن أداء وظائفها المتوقعة بها، ولا شك أن نزع عضو من البدن لزراعته في بدن آخر يؤدي إلى إضعاف البدن المزروع منه أو إتلافه^(٦).

٢ - وقوله ﷻ أيضاً: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۖ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ٢٩-٣٠].

وجه الاستدلال: ورد النهي عن قتل الإنسان نفسه عاماً بغض النظر عن سبب ووسيلة القتل، واعتبر ذلك عدواناً، ولا شك أن موافقة الإنسان على نقل عضوه لغيره عدوان على جسده، فيكون فعله داخلياً في الوعيد الوارد في النص^(٧)، لأنه قد يؤدي إلى قتلها^(٨).

(١) - الشنقيطي: أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها ص ٣٥٤-٣٥٥.

(٢) - حسن علي الشاذلي: (انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حياً أو ميتاً في الفقه الإسلامي) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي العدد الرابع، ١/ ٢١٥-٣٩٢، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م.

(٣) - عصمت الله: الانتفاع بأجزاء الأدمي في الفقه الإسلامي ٢٩٠.

(٤) - مجلة المجمع الفقهي الإسلامي ع ٤، ١/ ٤٦٨، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م.

(٥) - حيث قال: «... وهو ما يجعلني لا أطمئن إلى جواز نقل الأعضاء، في حال كون الشخص حياً محترم الذات»، وبين عدم الجواز سواء أكان ذلك عن طريق التبرع أو البيع. مجلة المجمع الفقهي الإسلامي العدد الرابع ١/ ٤٦٥، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م.

(٦) - العقيلي: حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي ٦٢، وسميرة عايد الديات: عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون ٩٥.

(٧) - الشنقيطي: أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها ص ٣٥٩.

(٨) - سميرة عايد الديات: عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون ٩٥.

٣ - قوله ﷺ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذُنَ بِالْأَذُنِ وَالْيَسْنَ بِالْيَسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

وجه الاستدلال: بينت الآية الكريمة وجوب القصاص في النفس والجوارح، وورد القصاص في الجوارح مقروناً مع القصاص في النفس فدل ذلك على أن حرمة الجوارح كحرمة النفس، فلا يجوز التبرع بها^(١).

٤ - قوله ﷺ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

وجه الاستدلال: بينت الآية الكريمة تحريم قتل النفس موضحة أن من قتلها فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً، ولا ريب أن نقل العضو من البدن قد يؤدي إلى قتله أو إضعافه عن أداء واجباته^(٢).

٥ - قوله الله ﷻ: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤].

وجه الاستدلال: لو لم تكن أعضاؤهم المعادة هي نفسها التي كانت لهم في الدنيا لم يبق لشهادتها عليهم أي معنى. ولئن تعاد الأعضاء لصاحبها الأصلي أم للمنقول إليه^(٣)؟

٦ - قوله ﷻ: ﴿وَلَا مَرَمَهُمْ فَلْيَعْمِرْكُمُ اللَّهُ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩].

(١) - العقيلي: حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي ٦٢، وسميرة عايد الديات: عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون ٩٥.

(٢) - قال الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر في جريدة (المسلمون) عدد: ١٦٢، ١٤٠٨ هـ: «إن كل عضو من جسد الإنسان خلقه الله تعالى لفائدة، فنقله لا بد أن يترتب عليه ضياع تلك الفائدة، وتفاوت نسبتها من عضو إلى آخر».

وقال الدكتور عصام الدين الشربيني: «الجسم مجموعة من الخلايا والأعضاء والأجهزة تقوم كل منها بوظيفتها... ويعتمد كل منها في ذلك على الآخر، فإذا اختلت وظيفة عضو أثر ذلك على أداء الأعضاء الأخرى لوظائفها بدرجات متفاوتة».

العقيلي: حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي ٦٣.

(٣) - محمد علي البار: الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء ١٤٣ هـ وعصمت الله غناية الله محمد: الانتفاع بأجزاء الأدمي في الفقه الإسلامي ٩٠.

وجه الاستدلال : حرمت الآية تغيير خلق الله بأي شكل من الأشكال ، وقد ورد هذا الأمر عاماً فيها فيدخل فيه نقل الأعضاء فيكون محرماً^(١) . فالله ﷻ خلق الإنسان في أحسن تقويم ونزع العضو منه ما هو إلا تغيير لهذا الخلق السوي والتركيب الحكيم الذي أتقن الله صنعه^(٢) .

٧ - قوله ﷺ : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ... ﴾ [الإسراء: ٧٠] .

وجه الاستدلال : وضحت الآية تكريم الله للإنسان ، ولا شك أن التكريم يشمل حياً وميتاً ونقل عضو منه مخالف لذلك التكريم^(٣) .

ثانياً : من السنة النبوية الشريفة :

١ - عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه^(٤) قال : رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة يقول : « ما أطيبك وأطيب ريحك ، ما أعظمك وأعظم حرمتك ، والذي نفس محمد بيده حرمة المؤمن عند الله أعظم حرمة منك . ماله ودمه وإن نظن به إلا خيراً »^(٥) .

وجه الاستدلال : بين الحديث الشريف عظم حرمة المؤمن عند الله ﷻ ، ولا شك أن المساس بأحد أعضائه يتنافى مع هذه الحرمة التي تفوق حرمة الكعبة قبله المسلمين ومهوى قلوبهم .

٢ - نهى الرسول ﷺ المسلم عن قتل نفسه وذلك لقوله ﷺ : « من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن شرب سُمّاً فقتل نفسه فهو يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن تردى من جبل فقتل نفسه

(١) - محمد علي البار : الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء ١٤٢ .

(٢) - عصمت الله عناية الله محمد : الانتفاع بأجزاء الأدمي في الفقه الإسلامي ٨٨ .

(٣) - محمد علي البار : الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء ١٤٢ وعصمت الله عناية الله محمد : الانتفاع بأجزاء الأدمي في الفقه الإسلامي ٨٥ .

(٤) - عبد الله بن عمرو : هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي وأمه ربيعة بنت منبه بن الحجاج السهمي ، روى عن النبي ﷺ وعن عمر ، وأبي الدرداء ، ومعاذ ، وابن عوف ، ووالده عمرو ، حدث عنه من الصحابة ابن عمر وأبو أمامة والسائب بن يزيد وأبو الطفيل ، ومن التابعين ابن المسيب وعروة وطاوس وغيرهم .

ابن عبد البر : الاستيعاب ٣٤٦/٢ ، وابن حجر : الإصابة ٣٥١/٢ - ٣٥٢ .

(٥) - ابن ماجه : السنن ، حديث رقم : ٣٩٣٢ ، كتاب : الفتن ، باب : حرمة دم المؤمن وماله ، ١٢٩٧/٢ قال في مصباح الزجاجة هذا إسناد فيه مقال ، ونصر بن محمد ضعفه أبو حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات وباقي الإسنادات ٢٨٥/٢ .

فهو يتردى في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً». وفي رواية ثابت بن الضحاك رضي الله عنه ^(١) عن النبي ﷺ قال: «من حلف بجملة غير الإسلام كاذباً فهو كما قال، ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم ولعن المؤمن كقتله ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله» ^(٢).

وجه الاستدلال: لقد رتب الله تعالى العذاب الشديد لمن قتل نفسه بل توعد به نار جهنم ولا ريب أن المساس بأحد أعضائه قد يؤدي إلى قتل نفسه التي حرم الله، وعليه فلا يجوز نقل الأعضاء لأن فيه إهلاكاً لنفس المعطي للعضو، أو إخلالاً بصحته.

٣- عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما ^(٣) - قال: لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة هاجر إليه الطفيل بن عمرو، وهاجر معه رجل من قومه فاجتوا المدينة فمرض فجزع فأخذ مشاقص ففطع بها برأحه فشخب يده حتى مات فرآه الطفيل بن عمرو في منامه، فرآه وهيته حسنة، ورآه مغطياً يديه، فقال له: ما صنع بك؟ فقال: غفر لي بهجرتي إلى نبيه ﷺ، فقال: مالي أراك مغطياً يديك؟ قال قيل لي: لن نصلح منك ما أفسدت فقصها الطفيل على رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «اللهم وليديه فاغفر» ^(٤).

وجه الاستدلال: يستفاد من الحديث بأنه من تصرف في عضوه بتبرع أو غيره، فإنه يبعث يوم القيامة ناقصاً منه ذلك العضو عقوبة له ^(٥).

(١) - ثابت بن الضحاك: بن خليفة بن ثعلبة الأنصاري، شهد الحديبية، وبيعة الرضوان، وكان ممن بايع تحت الشجرة، وقد اختلف في وفاته إلى أقوال، إذ هناك من قال بأنه مات في أيام الزبير، وهناك من قال سنة ٤٥ هـ وهناك من قال ٦٤ هـ.

ابن حجر: الإصابة ١/ ١٩٤.

(٢) - البخاري: الجامع الصحيح، حديث رقم: ٥٧٥٤، كتاب: الأدب، باب: من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، ٥/ ٢٢٦٤. ورقم: ٦٢٧٦، كتاب: الإيمان، باب: من حلف بجملة سوى ملة الإسلام، ٦/ ٢٤٥١. مسلم: الجامع الصحيح، حديث رقم: ١١٠، كتاب: الإيمان، باب: غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ١/ ١٠٤.

(٣) - جابر: بن عبد الله بن عمرو بن حرام، وأمه نسيبة بنت عتبة بن عدي، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير، ولم يشهد الأولى، كان من المكثرين الحفاظ للسنن كف بصره في آخر عمره، مات وهو ابن ٩٤ سنة. ابن عبد البر: الاستيعاب ١/ ٢٢١ - ٢٢٢. وابن حجر: الإصابة ١/ ٢١٣.

(٤) - مسلم: الجامع الصحيح، حديث رقم: ١١٦، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر ١/ ١٠٨.

(٥) - السكري: نقل وزراعة الأعضاء الأدمية ١١٥، والسقاف: الإمتاع والاستقصاء ٢٨-٢٩، نقلاً عن الشنقيطي: أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها ٣٦١.

٤ - حديث أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما^(١) - قالت : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إن لي ابنة عريساً أصابتها حصبة فتمزق شعرها أفأصله؟ ، فقال : «لعن الله الواصلة والمستوصلة»^(٢) .

وجه الاستدلال : دل هذا الحديث على أنه من أصيب بداء فقد بسببه عضواً من أعضائه أو جزءاً من أجزاء بدنه ، ليس له أن يكمل هذا النقص بعضو أو جزء من شخص آخر ، وأن هذا النوع من التداوي غير جائز وملعون فاعله^(٣) .

٥ - عن جابر رضي الله عنه أنهم خرجوا في جنازة فأخرج الخفار عظماً ساقاً أو عضداً ، فذهب ليكسرها فقال له النبي ﷺ : «لا تكسرها ، كسر عظم الميت ككسره حياً في الإثم»^(٤) .

٦ - عن قتادة^(٥) قال : «بلغنا أن النبي ﷺ كان يحث على الصدقة وينهى عن المثلة»^(٦) .

(١) - أسماء : أسماء بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما . تزوجها الزبير بن العوام وهاجرت وهي حامل منه بولده عبد الله فوضعت بقاء وعاشت إلى أن ولي ابنها الخلافة وقتل ، وعاشت بعده بقليل كانت تلقب بذات النطاقين ، وأحاديثها في الصحيحين . والسنن روى عنها ابنها عبد الله وعروة وأحفادها وغيرهم ، عمرت طويلاً إذ عاشت مائة سنة لم يستطع لها سن ولم يكر لها عقل

ابن حجر : الإصابة ٤/ ٢٢٩ - ٢٣٠ . وابن عبد البر : الاستيعاب ٤/ ٢٣٢ - ٢٣٤ .

(٢) - البخاري : الجامع الصحيح ، حديث رقم : ٥٥٨٩ ، كتاب : اللباس ، باب : الوصل في الشعر ٥/ ٢٢١٦ ، ورقم : ٥٥٩٠ ، كتاب : اللباس ، باب : الوصل في الشعر ٥/ ٢٢١٧ . ومسلم : الجامع الصحيح حديث رقم : ٢١٢٢ ، كتاب : اللباس ، باب : تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة ، ٣/ ١٦٧٦ . والترمذي : السنن ، حديث رقم : ١٧٥٩ ، كتاب : اللباس ، باب : ما جاء في مواصلة الشعر ، ٤/ ٢٣٦ . والنسائي : السنن ، حديث رقم : ٥٠٩٧ ، كتاب : الزينة ، باب : المستوصلة ، ٨/ ١٤٦ . وابن ماجه : السنن ، حديث رقم : ١٩٨٨ ، كتاب : النكاح ، باب : الواصلة والواشمة ، ١/ ٦٣٩ . وابن حبان : الصحيح ، حديث رقم : ٥٥١٤ ، كتاب : الزينة والتطيب ١٢/ ٣٢٣ . والبيهقي : السنن الكبرى ، حديث رقم : ٤٣٢٩ ، كتاب : الصلاة ، باب : لا تصل المرأة شعرها بشعر غيرها ، ٣/ ٤٣٨ .

(٣) - سميرة عايد الديات : عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون ٩٧ .

(٤) - أبو داود : السنن ، حديث رقم : ٣٢٠٧ ، كتاب : الجنائز ، باب : في الخفار يجد العظم ، ٣/ ٢١٢ . وابن حبان : الصحيح ، حديث رقم : ٣١٦٧ ، كتاب : الجنائز ، باب : المريض وما يتعلق به ، ٧/ ٤٣٧ . والدارقطني : السنن ، حديث رقم : ٣١٤ ، كتاب : الحدود والديات وغيره ، باب : الحدود والديات وغيره ، ٣/ ١٨٨ .

(٥) - قتادة : هو قتادة بن دعامه السدوسي ، حافظ ، ثقة ، ثبت ، لكنه مدلس رمي بالقدح ، قال يحيى بن معين ومع هذا احتج به أصحاب الصحاح ، خاصة إذا قال حدثنا توفي سنة ١١٨ هـ .

الذهبي : ميزان الاعتدال ٣/ ٣٨٥ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٢٢ ، وابن حجر : تهذيب التهذيب ٨/ ٣٥١ ، وتقريب التهذيب ٢/ ١٢٣ . والعجلي : معرفة النقات ٢/ ٢١٥ .

(٦) - البخاري : الجامع الصحيح ، حديث رقم : ٣٩٥٦ ، كتاب المغازي ، باب : قصة عكل وعرينة ٤/ ١٥٣٥ .

وجه الاستدلال: بين الحديثان السابقان حرمة المساس بأعضاء الإنسان حياً أو ميتاً، وكذا حرمة التمثيل به ولا شك أن نقل عضو منه يعد مساساً بحرمة وتمثلاً به وهما غير جائزين^(١).

٧- عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ مرت به جنازة يهودي، فقام فقبل له: إنه يهودي فقال: «أليست نفساً؟»^(٢).

وجه الاستدلال: إن حرمة الميت كحرمة الحي، فلا يجوز الاعتداء عليه، إذ نزع العضو من الميت لزعه في جسم إنسان حي يعتبر اعتداءً، ومساساً بحرمة.

٨- عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال لرجل: «ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلاهلك، فإن فضل شيء عن أهلك فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكنا وهكنا يقول فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك»^(٣).

وجه الاستدلال: أرشد النبي ﷺ إلى أنه ينبغي على المسلم أن يبدأ في النفقة بنفسه أولاً ثم زوجته ثم أبنائه فإذا كان ذلك في النفقات، فإنه من باب أولى أن يكون فيما هو أعظم من ذلك، وعليه فلا يجوز له أن يتلف نفسه لإحياء غيره مهما كانت الضرورة^(٤).

ثالثاً: من المعقول والقواعد الشرعية:

١- إن نقل عضو شخص فيه فوات لدفعه، وذلك لأنه يتنافى مع ما أوجبه بعض الفقهاء من إلزامية دفعه^(٥) كالظاهرة^(٦).

وأبو داود: السنن، حديث رقم: ٢٦٦٧ كتاب: الجهاد، باب: في النهي عن المثلة ٥٣/٣.

(١) - عصمت الله: الانتفاع بأجزاء الأدمي في الفقه الإسلامي ٨٦.

(٢) - مسلم: الجامع الصحيح، حديث رقم: ٩٦٠ و٩٦١، كتاب الجنائز: باب: القيام للجنازة ٦٦١/٢.

(٣) - مسلم: الجامع الصحيح، حديث رقم: ٩٩٧، كتاب: الزكاة، باب: الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم... ٦٩٢/٢. والنسائي: السنن، حديث رقم: ٢٥٤٦، كتاب: الزكاة، باب: أي الصدقة أفضل، ٦٩/٥. والبيهقي: السنن الكبرى، حديث رقم: ٢٢١٥٥، كتاب: المدير، باب: المدير يجوز بيعه متى جاز ملكه ٥٠٥/١٥.

(٤) - السكري: نقل وزراعة الأعضاء الأدمية ١١٩، نقلاً عن الشنقيطي: أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها ٣٦٣.

(٥) - محمد علي البار: الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء ١٤٣.

(٦) - ابن حزم: المحلى ١٣٨/٥.

٢ - إن جسم الإنسان ليس ملكاً له فلا يجوز له التصرف فيه بالتبرع .

٣ - إن درء المفسد مقدم على جلب المصالح .

٤ - الضرر لا يزال بضرر مثله .

٥ - ما جاز بيعه جازت هبته وما لم يجز بيعه لم يجز هبته^(١) .

رابعاً: من أقوال الفقهاء :

ذكر الفقهاء (رحمهم الله تعالى) بأنه لا يجوز الانتفاع بأعضاء الآدمي ولو في حالة الضرورة ، أو إذن الشخص المنتفع بعضوه ، إذ يحرم المساس بأعضاء الإنسان ، لأنه مكرم حياً وميتاً ، وعليه فلا يحل التداوي بأعضائه .

قال النووي (رحمه الله) : «ولا يجوز أن يقطع معصوم غيره بلا خلاف ، وليس للغير أن يقطع من أعضائه شيئاً ليدفعه إلى المضطر بلا خلاف صرح به إمام الحرمين والأصحاب»^(٢) .

وقال الصاوي (رحمه الله)^(٣) : «فلا يجوز استخدام ظفر الميت ولا جزء منه ، ولا شعره لأن هذه الأجزاء محترمة وفي أخذها انتهاك لحرماتها»^(٤) .

◀ القول الثاني: يجوز نقل الأعضاء البشرية ، وبذلك قال الشيوخ: عبد الرحمن بن ناصر آل سعدى التميمي الحنبلي وإبراهيم اليعقوبي ، وجاد الحق علي جاد الحق وأحمد شرف الدين ، ورؤوف شلبي ، وعبد الجليل شلبي ومحمود علي السرطاوي ، وهاشم جميل عبد الله^(٥) ويوسف القرضاوي ، ومحمد سيد الطنطاوي^(٦) ومحمد ناعيم ياسين^(٧)

(١) - الشنقيطي : أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها ٣٦٤-٣٦٥ .

(٢) - النووي : المجموع ٤٥ / ٩ .

(٣) - الصاوي : هو أحمد بن محمد ، من أبرز فقهاء المالكية ، اشتهر بالصاوي نسبة لواء الحجر من إقليم الغريبة بمصر ، من أشهر مصنفاته بلغة السالك في الفقه المالكي توفي سنة ١٢٤١ هـ .

نويهض : معجم المفسرين ٧٧ / ١ . وكحالة : معجم المؤلفين ١١١ / ٢ .

(٤) - بلغة السالك ٤٣٢ / ١ .

(٥) - الشنقيطي : أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها ٣٥٥-٣٥٦ .

(٦) - سميرة عايد الديات : عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون ٩٣ .

(٧) - محمد نعيم ياسين : أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة ١٤٨-١٥٠ .

ومحمد بن محمد المختار الشنقيطي^(١)، وأحمد فهمي أبوسنة، وأحمد الشاطري وعمر حامد الجيلالي، ومحمد عبد الجواد محمد، وعبد الله البسام، ومحمد رشيد قباني^(٢) ووهبة الزحيلي^(٣). وبهذا صدرت الفتوى في المؤتمر الإسلامي الدولي المنعقد بماليزيا في شهر أبريل سنة ١٩٦٩ م ومجمع الفقه الإسلامي المنعقد بمكة المكرمة في الفترة ما بين ١٩-٢٨ جانفي ١٩٨٥، وهيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية في قرارها المرقم ب ٩٩ والصادر بتاريخ ٦ ذي القعدة ١٤٠٢ هـ، ولجنة الفتوى في المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الكويت في فتاها الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برقم ٩٧ ع/ ٨٤ في ٢٢ ربيع الآخر ١٤٠٥ هـ، ومصر في فتاها الصادرة عن لجنة الفتوى بالأزهر برقم ٤٩١ ودار الإفتاء المصرية برقم ٨٨ مسلسل ٢١٢ ص ٩٣ والجزائر في فتاها الصادرة عن لجنة الإفتاء بالمجلس الإسلامي الأعلى بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٣٩٢ هـ الموافق لـ ٢٠ أبريل ١٩٧٢ م^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

أولاً- من القرآن الكريم: إذ استندوا في ذلك إلى آيات كثيرة نجملها في الآتي :

١- إن المولى ﷺ بين في كثير من الآيات أن الضرورات تبيح المحظورات، كقوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

قوله ﷺ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ... فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].

(١). الشنقيطي: أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها ٣٨٩، واشترط أن يكون هذا النقل من كافر جمعاً بين أدلة المانع والمجيزين.

(٢). محمد علي البار: (انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حياً أو ميتاً) مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدورة الرابعة، العدد الرابع، ١/ ١٠٥-١٠٦، لعام ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

مع ملاحظة أن هناك من قيد جواز نقل الأعضاء بالاعتصاف على الموتى الذين لا أهل لهم. أو الذين أوصوا بذلك في حياتهم، أو أذن أهلهم بذلك بعد وفاتهم، وعن قال بذلك الشيوخ: محمد خاطر في فتاها المؤرخة في ٣ ذي الحجة ١٣٩٢ هـ/ ٣ فبراير ١٩٧٣ م والمرقمة ب ١٠٦٩، وحسن مأمون في فتاها المؤرخة في ٦ شوال ١٣٧٨ هـ/ ٤ أبريل ١٩٥٩ م والمرقمة ب ١٠٨٧، أحمد هريدي في فتاها المؤرخة في ٢٣ أكتوبر ١٩٦٦ م والمرقمة ب ٩٩٣.

(٣). مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدورة الرابعة، العدد الرابع، ١/ ٤٦١، لعام ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

(٤). الشنقيطي: أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها ٣٥٥-٣٥٧.

وقوله ﷺ: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

وقوله ﷺ: ﴿مَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وجه الاستدلال: هذه الآيات تدل دلالة واضحة على أن الحكم العام بإباحة المحرمات عند الضرورة. ولا شك أن جسم الإنسان من بين المحرمات التي تباح عند الضرورة^(١).

٢ - قول الله ﷻ: ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

وجه الاستدلال: إن الآية تدل على عموم الإحياء، مما يشمل إنقاذها من تهلكة أشرفت عليها، ويدخل في أسباب الهلاك إشرافها بالمرض الميؤوس من شفاؤه إلا بواسطة زرع عضو مما يحفظ الحياة أو يعيد النور لمن فقد نور بصره.

ومن المعلوم أن إنقاذ المشرف على الهلاك أو الوقوع في مضرة شديدة من فروض الكفاية على كل من استطاعه، وإذا تركه الجميع أثموا^(٢).

٣ - قال الله ﷻ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقال أيضاً: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

وقال أيضاً: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

وقال أيضاً: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

وجه الاستدلال: إن في إجازة نقل الأعضاء آدمية تيسيراً على العباد ورحمة بالمصابين والمنكوبين، وتخفيفاً للألم وكل ذلك موافق لمقصود الشرع، بخلاف تحريم نقلها، ففيه خرج ومنقبة وهذا يتنافى مع ما دلت عليه نصوص الشرع^(٣).

(١) - سميرة عايد الديات: عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون ٩٨-٩٩، وعصمت الله عناية الله محمد: الانتفاع بأجزاء الأدمي في الفقه الإسلامي ٩٥.

(٢) - فتوى لجنة الإفتاء الجزائرية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى، الصادرة بتاريخ ١٣٩٢/٣/٦ هـ الموافق لـ ٢٠١٤/٤/١٩٧٢.

(٣) - سميرة عايد الديات: عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون ٩٨-٩٩. البيهقي: شفاء

٤ - قوله ﷺ: «وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [الحشر: ٩].

وجه الاستدلال: وسبب نزول هذه الآية ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إني مجهود، فأرسل إلى بعض نسائه فقالت: والذي بعثك بالحق ما عندي إلا ماء، ثم أرسل إلى الأخرى فقالت مثل ذلك حتى قلن كلهن مثل ذلك: لا والذي بعثك بالحق ما عندي إلا ماء، فقال: «من يضيف هذا الليلة رحمه الله؟» فقام رجل من الأنصار فقال: أنا يا رسول الله، فانطلق به إلى رحله فقال لامرأته: هل عندك شيء؟ قالت: لا، إلا قوت صبياني قال: فعلليهم بشيء فإذا دخل ضيفنا فأطفئي السراج، وأريه أنا نأكل فإذا أهوى ليأكل فقمومي إلى السراج حتى تطفئي، قال: فقعدوا وأكل الضيف، فلما أصبح غدا على النبي ﷺ فقال: «قد عجب الله ﷻ من صنعكما بضيفكما الليلة^(١)»، وفي رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ليضيفه فلم يكن عنده ما يضيفه فقال: «ألا رجل يضيف هذا رحمه الله؟» فقام رجل من الأنصار يقال له أبو طلحة^(٢)، فانطلق به إلى رحله، وساق الحديث بنحو الذي قبله^(٣).

وجه الاستدلال: بين الحديث بأنه إذا كان من أثر أخاه بلقمة من طعام أو جرعة من شراب يستحق مثل هذا الشاء، فكيف بمن يؤثر أخاه بعضو من أعضائه لإنقاذه من الهلاك وشفائه من داء ألم به، وإنهاء محنته وآلامه^(٤).

٥ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من استطاع منكم أن

التاريخ والأدواء ٨٤، نقلاً عن الشنقيطي: أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها ٣٨٤.

(١) - مسلم: الجامع الصحيح، حديث رقم: ٢٠٥٤، كتاب: الأشربة، باب: إكرام الضيف وفضل إثارة ١٦٢٤/٣.

(٢) - أبو طلحة: هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري، التجاري الخزرجي، كان من أمهر رماة الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد، وقد كان يتناول بصدرة بقي به رسول الله ﷺ ويقول: نحري دون نحرك، سرد الصوم أربعين سنة، وأنه ركب البحر فمات ودفن في جزيرة.

ابن عبد البر: الاستيعاب ١١٣/٤ - ١١٥. وابن حجر: الإصابة ١١٣/٤.

(٣) - القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٢٤/١٨.

(٤) - فتوى لجنة الإفتاء الجزائرية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى، الصادرة بتاريخ ١٣٩٢/٣/٦ هـ الموافق لـ ١٩٧٢/٤/٢٠.

ينفع أخاه فليفعل»^(١).

وجه الاستدلال: بين الحديث الشريف بأنه يندب للمؤمن أن ينفع أخاه متى استطاع ذلك، ولا شك أن بذل عضو لإنقاذ حياته من أعظم النفع له وأجله.

٦- عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه^(٢) قال قال رسول الله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنیان يشد بعضه بعضاً»^(٣).

وجه الاستدلال: وضع الحديث الشريف كيفية وقوف المؤمن إلى جنب أخيه المؤمن حتى شبهه بالبنیان الذي تماسك لبناته بعضها ببعض، فإذا كان هذا حالهما فإنه لا أقل من أن يهب له بعض أعضائه لإنقاذ حياته من التهلكة، وتخفيف آلامه ومعاناته.

٧- عن أنس رضي الله عنه^(٤) قال: «رخص رسول الله ﷺ للزبير بن العوام وعبد الرحمن ابن عوف - رضي الله عنهما - في لبس الحرير لحكة كانت بهما»^(٥).

وجه الاستدلال: من خلال الحديث السابق يتبين جواز لبس الحرير في حالات الضرورة كالأمراض الجلدية رغم أن الأصل تحريمه في الحالات العادية، فيقاس عليه نقل

(١)- مسلم: الجامع الصحيح، حديث رقم: ٢١٩٩، كتاب: السلام، باب: استحباب الرقية من العين والتملة والخمة، ١٧٢٦/٤، والحاكم: المستدرک حديث رقم: ٨٢٧٧، كتاب: الرقي والتمائم ٤٦٠/٤ وأحمد: المسند، حديث رقم: ١٣٨١٩، ٢٣٢/٤.

(٢)- أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس بن سليم، استعمله النبي ﷺ على بعض اليمن، واستعمله عمر على البصرة، وعثمان على الكوفة، وهو فاتح الأهواز وأحد الحكمين بصفين، توفي سنة ٥٠ هـ.
ابن حجر: الإصابة ٣٥٩-٣٦٠/٢ و ١٨٧/٤، وتقريب التهذيب ٤٤٢/١ وتهذيب التهذيب ٣٦٥/٥.
وابن عبد البر: الاستيعاب ٣٧١/٢. وابن سعد: الطبقات ٣٤٤/٢. والعجلي: معرفة الثقات ٥٢/٢.
(٣)- مسلم: الجامع الصحيح، حديث رقم: ٢٥٨٥، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، ١٩٩٩/٤.

(٤)- أنس: هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم أبو حمزة الأنصاري الخزرجي خدم النبي ﷺ عشر سنين ودعاه، كان آخر الصحابة موتاً بالبصرة وقد جاوز المائة وقد وجهه أبو بكر رضي الله عنه والياً على السعاية في البحرين واستشار عمر في ذلك، فقال: «ابعثه فإنه لبيب كاتب . . .».

ابن حجر: الإصابة ٧١-٧٢/١، وتهذيب التهذيب ٣٧٨/١، وتقريب التهذيب ٨٤/١. وابن عبد البر: الاستيعاب ٧١-٧٢. والعجلي: معرفة الثقات ٢٣٧/١.

(٥)- مسلم: الجامع الصحيح، حديث رقم: ٢٠٧٦، كتاب: اللباس والزينة، باب: إباحت لبس الحرير للرجل إذا كان به حكة، ١٦٤٦/٣.

الأعضاء البشرية ، إذ لا يجوز نقلها والاعتداء عليها في الحالات العادية ولكن يجوز ذلك في حالات الضرورة المتعلقة بالعلاج والاستطباب ، إذ الضرورات تبيح المحظورات .

٨ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة : إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له» ^(١) .

وجه الاستدلال : إن بقاء أعضاء الميت لشخص حي ينتفع بها ، تعتبر من باب الصدقة الجارية ، وهذا الأمر مندوب إليه خاصة إذا أوصى صاحبها بذلك محتسباً الأجر عند الله ﷻ ^(٢) .

ثالثاً - قياس نقل الأعضاء على أشباهها ونظائرها في الفقه الإسلامي : حيث أجاز الفقهاء شق بطن الميتة لإخراج الولد الحي ^(٣) ، وكذا قتل المسلمين إذا ترس بهم الكفار ، بل أفتى بعضهم بجواز إلقاء أحد ركاب السفينة في سبيل نجاة الباقيين بالقرعة إذا غلب على الظن نجاة الأكثرية ^(٤) ، فيقاس على ذلك نقل الأعضاء البشرية لأن فيها نجاة وإنقاذاً من التهلكة للمنقول إليه .

رابعاً : الاستناد إلى قواعد الشريعة العامة ، والتي منها ^(٥) :

♦ الضرورات تبيح المحظورات .

♦ الضرر يزال .

♦ الحاجة تنزل منزلة الضرورة .

♦ ارتكاب أخف الضررين .

♦ المشقة تجلب التيسير .

(١) - مسلم : الجامع الصحيح ، حديث رقم : ١٦٣١ ، كتاب : الوصية ، باب : ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ،

٣/ ١٢٥٥ ، وأبو داود : السنن ، رقم : ٢٨٨٠ ، كتاب : الوصايا ، باب : ما جاء في الصدقة عن الميت ٣/ ١١٧ .

(٢) - الشنقيطي : أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها ٣٧٥ .

(٣) - ذكر فقهاء الحنفية وبعض فقهاء المالكية والشافعية بأنه يجوز شق بطن المرأة الميتة الحامل لإخراج الجنين الذي

يغلب على الظن أنه حي . ابن عابدين : رد المحتار ١/ ٦٢٨ ، والمواق : التاج والإكليل ٢/ ٢٥٤ ، وابن نجيم :

الأشباه والنظائر ٨٨ والنووي : المجموع ٥/ ٣٠٠ ، والعزبن عبد السلام : قواعد الأحكام ١/ ١٠٢ .

(٤) - العقيلي : حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي ٧٦ .

(٥) - العقيلي : حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي ٧٦ ، والشنقيطي : أحكام الجراحة والآثار المترتبة عليها ٣٦٥ .

- ♦ إذا ضاق الأمر اتسع .
- ♦ أن الأحكام تتغير بتغير الزمان .
- ♦ الأمور بمقاصدها .

ولكن الذين قالوا بجواز نقل الأعضاء البشرية قيدوه بالشروط الآتية :

أولاً: الشروط الشرعية : ونجملها فيما يأتي :

١- عدم تضرر المتبرع ، لأن الضرر لا يزال بضرر مثله . فيقاس عليه الشخص الذي يتبرع بعضو من أعضاء جسمه وهو متأكد من تعرضه للهلاك ، فيعتبر هذا العمل من قبيل الإلقاء بالنفس إلى التهلكة .

ولقد فصل الفقهاء المعاصرون في هذه المسألة على النحو الآتي :

- أ - يحرم نقل عضو تتوقف عليه الحياة كالقلب من إنسان حي لآخر .
 - ب - يجوز النقل إذا كان العضو يتجدد تلقائياً ، كالجلد ونخاع العظام .
 - ج - تجوز الاستفادة من جزء من العضو الذي استؤصل من الجسم لعلّة مرضية لشخص آخر مثل زرع قرنية عين استؤصلت لعلّة مرضية^(١) .
 - د - يحرم نقل عضو حي يعطل زواله وظيفة أساسية في حياته كنقل قرنية العينين .
- ٢- أن يتبرع الشخص بعضوه عن رضا منه دون إكراه .
 - ٣- أن تكون عملية الزرع هي الوسيلة الطبية الوحيدة لشفاء المريض .
 - ٤- التحقق من نجاح كل من عمليتي النزع والزرع تحققاً في العادة ، أو غالباً^(٢) .

(١) - ورد في قرار هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية رقم (٦٢) الصادر في ٢٥ / ١٠ / ١٣٩٨ هـ ما نصه : «جواز نقل قرنية سليمة من عين قرّر طبيباً نزعها من إنسان لتوقع خطر عليه من بقائها وزرعها في عين مسلم آخر مضطر إليها ، فإن نزعها إنما كان للمحافظة على صحة صاحبها أصالة ، ولا ضرر يلحقه من نقلها إلى غيره ، وفي زرعها في عين آخر منفعة له ، فكان ذلك مقتضى الشرع وموجب الإنسانية» .

(٢) - فتوى المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي القرار رقم (١) ، الدورة الثامنة المنعقدة بمكة المكرمة ٢٨ / ٤ إلى ٥ / ٧ / ١٤٠٥ هـ الموافق لـ ١٩ - ٢٨ يناير ١٩٨٥ م ، وقارن ب عبد الله إبراهيم موسى : المسؤولية الجسدية في الإسلام ٢٠٦ - ٢٠٧ .

- ٥- أن يقتصر ذلك على حالات الضرورة.
- ٦- التأكد من موت من يراد نقل عضوه.
- ٧- موافقة المنقول إليه على ذلك إن كان راشداً، أو موافقة وليه إن كان صغيراً.
- ٨- أن لا يكون للعضو المنقول أثر في اختلاط الأنساب.
- ٩- أن لا يتناول صاحب العضو المنقول مالا في مقابله.
- ١٠- أن لا يكون للمستفيد من العضو أثر في تقرير موت من سيؤخذ منه العضو.
- ١١- أن لا يهمل الطبيب شيئاً من واجباته الشرعية والعلمية^(١).
- ١٢- أن يكون المتبرع له ممن عصم الشرع دماءهم، وهم المسلمون وأهل الذمة والعهد من الكفار، فلا يجوز التبرع لكافر حربي ولا لمرتد، ولا لزان محصن وجب عليه الحد الشرعي ولا لقاطع طريق قاتل، ولا لقاتل متعمد استحق عليه القصاص ولم يسقط بسبب من أسباب السقوط^(٢).
- ١٣- أن لا يسمح للمستشفيات الخاصة مطلقاً بإجراء عمليات زرع الأعضاء، وتختصر في المستشفيات الحكومية لتفادي أي تجاوزات^(٣).

ثانياً: الشروط الطبية:

ذكر محمد علي البار شروطاً معينة يجب أن تتوفر في الشخص الحي المتبرع بـ^(٤)، وتمثل في^(٥):

- ١- أن تكون شرايين المتبرع سليمة.

(١) - العقيلي: حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي ٨٠.

(٢) - محمد نعيم ياسين: أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة ١٦٢، ومحمد سعيد رمضان البوطي: انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حياً أو ميتاً من مجلة المجمع الفقهي الإسلامي العدد الرابع، ١/ ٢٠٣، سنة ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

(٣) - محمد علي البار: الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء ١٥٦.

(٤) - ركز الدكتور البار في كلامه على شروط زرع الكلية لأنها الأكثر انتشاراً وأسهل وأقل تكلفة بعد عملية زرع القرنية.

(٥) - محمد علي البار: الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء ١٥٦.

- ٢- أن لا يكون مصاباً بضغط الدم .
 - ٣- أن لا يكون مصاباً ولا حاملاً لمرض مُعدٍ مثل مرض السل أو الإيدز ونحوهما .
 - ٤- أن لا يكون مصاباً بالبول السكري .
 - ٥- أن لا يكون مصاباً بسرطان ، ولا مرض خبيث ولوفي مراحله الأولى .
 - ٦- أن تكون كليته وجهازه البولي سليماً .
 - ٧- أن لا تكون المتبرعة حاملاً .
 - ٨- أن تكون فصيلة الدم المتبرع متطابقة مع فصيلة دم المريض أو تكون مناسبة .
 - ٩- أن يكون فحص تطابق الأنسجة سليماً .
 - ١٠- أن يكون عمر المتبرع أقل من ستين عاماً .
- وقد حددت المنظمة الطبية الأمريكية (American Medical Association) القواعد الأساسية التي يجب على العاملين في مجال نقل وزرع الأعضاء التقيد بها ، وهي :
- ١- إحاطة المريض المتلقي العضو بالظروف المتعلقة بالعملية كافة .
 - ٢- مقارنة المخاطر الناجمة عن إجراء عملية زرع العضو بالفوائد التي سيتحصل عليها المريض .
 - ٣- أن لا يكون المريض مصاباً بأمراض أخرى غير مرض العضو .
 - ٤- مراعاة سن المريض ، بمعنى أن الأصغر أولى بالعناية من الأكبر سناً .
 - ٥- تقوية الوضع النفسي والعاطفي للمريض^(١) .

◀ القول المختار:

بعد عرض القولين الواردين في المسألة مشفوعين بأدلتهم ، يتبين لي بأن أدلة القول الأول تنص على تحريم المساس بأعضاء الإنسان في الأحوال العادية ، بينما أدلة القول الثاني تبين حالات الضرورة التي يجوز فيها ذلك ، أرى اختيار القول الثاني الذي نحافيه أصحابه إلى جواز نقل وزرع الأعضاء البشرية ، وذلك لما يأتي :

(١) - سميرة عابد الديات : عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون ١٢٢ .

١- نحن نتفق مع أصحاب المذهب الأول في عدم جواز الإلقاء بالنفس إلى التهلكة ، وفي القول بجواز زرع الأعضاء فيه اشتراط أن لا تكون هذه العملية فيها إضرار بالمتبرع لأنه لا يجوز إزالة الضرر بضرر مثله ، وبالتالي فعملية النقل والزرع ليس فيها إلقاء بالنفس إلى التهلكة ، ولكنها عبارة عن إنقاذ لنفس المريض من التهلكة .

٢- النصوص الكثيرة المبيحة للمحرمات عند الضرورة كأكل لحم الخنزير لسدّ الرمق ، أو شرب جرعة من الخمر لإصاغة غصّة ، ولا ريب أن جسم الإنسان وجميع أعضائه من الأشياء التي يحرم المساس بها إلا في حالات الضرورات ، ولا شك أن نقل العضو من إنسان إلى آخر يعاني الأسقام والأوجاع قصد تخفيف ما ألمّ به من أكبر الضرورات المبيحة لنقل العضو .

٣- النصوص العديدة التي تحمل بين طياتها رفع الحرج والإصرار عن العباد ، ولا شك أن القول بجواز نقل الأعضاء البشرية يدخل في عموم رفع الحرج والمشقة عنهم .

٤- النصوص الحاتّة على البذل والإيثار ، والمرتبّة الفوز والفلاح على ذلك وهذا في حق من يؤثر أخاه بشيء بسيط ، فكيف بمن يؤثره بأعزّ ما يملك ، وهو أحد أعضائه .

٥- اختلاف عملية زرع الأعضاء عن المثلة المنهي عنها ، إذ تقوم المثلة على التشويه والحقد والانتقام وتكون عبثاً ولهواً ، أمّا عملية النقل والزرع فتقوم على أساس فعل الخير الذي حثّ عليه الشريعة الإسلامية وندبت إليه .

٦- كون عملية زرع الأعضاء لا مساس فيها بكرامة الإنسان وذلك لأنها عبارة عن نقل العضو الممارس لوظيفته في جسم المعطي ليقوم بالوظيفة نفسها التي أناطه الله بها في جسم المنقول إليه ، وذلك إذا احترمت شروط النقل التي من أبرزها عدم الاستغلال والمتاجرة في الأعضاء المنقولة ، وتوافر الرضى من قبل المنقول منه وعدم الإضرار به ، ولكن التصرف يعتبر اعتداء على كرامة الإنسان إذا استغل فيما تستغل فيه الحيوانات ، كأن يسلخ جلد الإنسان وتصنع منه ألبسة وأحذية وحقائب وغير ذلك ، ويؤخذ عضوه ليؤكل أو ينزع عظمه ويؤخذ لتصنع منه الآلات والأدوات أو يؤخذ دمه ليشرب أو يتخذ منه صبغاً^(١) .

(١) . محمد نعيم ياسين : أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة ١٤٩ .

٧- إن تطبيق قاعدة «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح» يؤخذ بها عند وجود
المفسدة وتحقيقها ، ولا يجادل أحد في وجوب تطبيقها عند تحقق المفسدة ، أما في مسألتنا
المتتملة في نقل وزرع الأعضاء فلا وجود للمفسدة هنا بل نحن بصدد مصلحة راجحة
التحقق وأي مصلحة أكبر من أن يؤثر المسلم أخاه المسلم بأحد أعضائه حتى يزيل ما حلّ من
كربات وآلام وأوجاع ، مما ينعكس بالخير عليه وعلى أسرته ، بل وعلى المجتمع بأكمله .